المشهد
العدد 332 – السنة الثانية عشرة-الأربعاء 4 أكتوبر 2023م - 19 ربيع الأول 1445هـ

قالت العرب

كلامك كالسنونو طار من بيتى /فهاجر باب منزلنا وعتبتنا
الخريفيّة وراءك/ حيث شاء الشوق وانكسرت مرايانا / فصار
الحزن ألفين وملمنا شظايا الصوت / لم نتقن سوى مرثية الوطن

أزمة نقابة الصحفيين و«الجمعية» والفساد المسكوت عنه

بمناسبة الخلاف الذى خرج إلى العلن بين أحد أعضاء مجلس نقابة الصحفيين المصريين وبين النقيب الأستاذ "خالد البلشي" وبقية أعضاء المجلس، أود بداية الدعاء بالرحمة لثلاثة صحفيين مهمين فى تاريخ المهنة ونقابتها فى بلادنا، وهم وفق أسبقية الوفاة:

. الأستاذ موسى جندى (من الأهرام) ، فى أبريل ١٩٩٨.

. الأستاذ سمير تادرس (من الأخبار)، فى يناير ٢٠١٦.

. الأستاذ مصطفى ثروت (من وكالة أنباء الشرق الأوسط)، وتوفى بدوره فى غضون سبتمبر قبل نحو العامين، أى فى ٢٠٢١.

لهؤلاء الثلاثة ولغيرهم من الراحلين رموز الإخلاص للمهنية ولديمقراطية النقابة واستقلاليتها ولحرية الصحافة وحقوق الزمالة و لمكافحة الفساد تحية واجبة مع بداية هذا المقال. وعلى أمل أن تقدم النقابة لذكراهم ما يليق من تكريم، مع توثيق ما كتبوا وفعلوا، ودفعوا من أثمان غالية.

سمير تادرس

مصطفى ثروت

وكان "موسى جندي" □ين □ؤلاء الفرسان النبلاء الثلاثة هو الذى ترك تراثا منشورا أكثر وفرة بالصحف والنشرات والبيانات فى تحليل وتشريح الفساد المهنى والنقابى فى صحافتنا القومية ،على نحو خاص، بين عقدى الثمانينات والتسعينيات. لكننى أكتفى هنا بالاستشهاد ببضع كلمات للأستاذ "سمير تادرس" فى حوار نشرته "المصرى اليوم" بعدد ٣ أكتوبر ٢٠١٤ ، وأجرته الزميلة الأستاذة "ابتسام تعلب" . وقد قامت اسئلتها بتنشيط ذاكرته بشأن تحولات النقابة منذ عقد السبعينيات. والحوار . على خلاف تراث "جندي" الوافر المطبوع فى أوراق . متاح على شبكة الانترنت بموقع الجريدة تحت عنوان:" الصحفى المخضرم سمير تادرس: نزلت ميدان التحرير وعمرى ٨٠ سنة لأشارك الشباب ثورتهم" .

ومما قاله:" أول مرة يجرى فيها تطبيق القانون ٧٦ لسنة ١٩٧٠ (يقصد قانون النقابة السارى لليوم) على انتخابات الصحفيين كانت يوم ١٦ يونيو ١٩٧١، وبعدما أصدر السادات قرارا بحل جميع مجالس النقابات المهنية (وهذا بعد ما اسماه ثورة التصحيح وسن دستور ١٩٧١). وانتهت هذه الانتخابات بفوز الرأى المضاد للسادات (يقصد بانتخاب على حمدى الجمال نقيبا وسقوط موسى صبري). ومن هنا كان عداؤه لنقابة الصحفيين واستمراره فى محاولاته السيطرة عليها من خلال منصب النقيب... لكن النقابة نجحت عام ١٩٧٦ فى وضع لائحة بحد أدنى للأجور والعلاوات" . وإشارة "سمير" هنا تتعلق بالمعركة الوحيدة اليتيمة التى خاضها الصحفيون لنحو العام فى عهد النقيب الراحل الأستاذ "عبد المنعم الصاوي" مستخدمين وسائل الضغط والمفاوضة نقابيا .

وقال أيضا: " فى عام ١٩٧٧ أيدت نقابة الصحفيين انتفاضة المصريين (يقصد ١٨ و١٩ يناير)، وبعدها نزل يوسف السباعى على منصب النقيب كمرشح للسادات ما استدعى ترشيح يوسف إدريس ضده. ووقتها ظهرت وجبات غذائية للصحفيين كتدخل فج فى الانتخابات. ووزعت عليهم من المؤسسات القومية ليكون ذلك بداية ظهور الوجبات فى انتخابات الصحفيين" . وأضاف :" وعلى الرغم من نجاح السباعى لكنه رفض طلب السادات فصل عدد من الصحفيين المعارضين له من جداول النقابة" .

و فى تقييم لحصيلة عهد الرئيس الأسبق "حسنى مبارك"، قال "سمير": "الدولة فى النظام السابق نجحت فى إفساد الصحفيين. ولابد أن يعرف الصحفيون قانون نقابتهم فى الأساس، وقيمة المهنة التى يعملون بها وأن يدافعوا عن حريتها واستقلالها. والنظام السابق حول بعضا منهم إلى عملاء له يكتبون تقارير أمنية فى زملائهم للحصول على مكاسب خاصة... وعلى الصحفيين أن يدركوا أن زيادة البدل والراتب ليست فقط معيار اختيار ممثليهم فى النقابة" .

والحقيقة أن معاول فساد متعددة كانت وظلت تضرب فى المهنة والنقابة، وحتى بشأن من يجرى ضمه إلى جداول عضوية النقابة أو منعه واستبعاده. وعلى سبيل المثال، يسجل التقرير المقدم إلى الجمعية العمومية مارس ١٩٧٥ فى ص ٦١ و٦٢ عن محضر انعقاد الجمعية السابقة ونقاشاتها تصدى "سمير تادرس" نفسه لظاهرة التلاعب بجداول العضوية لحساب تعزيز شعبية وثقل سلطة الإدارة والدولة مع حدوث طفرة فى أعداد الأعضاء. وقد نبه فى كلمته كعضو جمعية عمومية إلى "تحويل السكرتيرات والإداريين إلى صحفيين يتمتعون بعضوية النقابة" .

●●●

والآن لنتوقف أمام عدد من المحطات اللاحقة فى مسيرة تقدم الفساد وممثليه وتشكيل وتعزيز قاعدة جمهوره والمنتفعين منه فى المهنة والنقابة:

١ . قبيل أول انتخابات لنقابة الصحفيين مجلسا ونقيبا بعد انتفاضة الشعب المصرى فى يناير ٢٠١١ ، دار حوار بين عدد من الزملاء المحسوبين على التغيير والاستقلال والمهنية حول أهمية فتح ملفات الفساد بين الصحفيين مهنيا ونقابيا وماليا . وحينها صدمنى واصطدمت بهذا المنطق الذى لا أخلى مسئولية أصحابه، وبخاصة المرشحين،عما يجرى لليوم. ويتلخص فى العبارة التى قالها زميل دون أن يعترض الحضور:" الفاسدون بين أعضاء النقابة كثيرون .. دعنا نأخذ أصواتهم فى هذه الانتخابات، ثم نفتح الملفات" . لكن وللآن يظل السؤال يتحدى بلا إجابة: وهل مارست نقابة الصحفيين بدورها مسؤوليتها وحاسبت الفاسدين من أعضائها؟. وهل تعلمون أن هناك فاسدا ولو واحدا بين الصحفيين اعتدى على القوانين واللوائح المنظمة للمهنة وميثاق شرفها خضع للتحقيق والعقاب وفق آليات النقابة المنصوص عليها قانونا؟.

٢ . لم اتفق وغيرى ولن نتفق مع تأجيل فتح ملفات الفساد أو التسامح مع الفاسدين، ولو بدعوى كسب أصوات ناخبين أو ما يسمى "بالتضامن بين الصحفيين ووحدتهم" . أما عن جمهور الفساد وكثرة المتورطين فأظن أن الاعتراف واجب بأن الأمر لايخلو من وجاهة ما . ويكفينى هنا الاستشهاد بما اطلع عليه الأستاذ "عبد العظيم حماد"، أول رئيس تحرير "للأهرام" بعد الإطاحة "بمبارك". وأظن لايمكن اتهامه بالانتماء"للتيار الشيوعي" المتوهم حضوره وسطوته فى نقابة الصحفيين، أو حتى بأنه كان بين أولئك الصحفيين فى مواجهة الفساد وقياداته المتنفذة التى تمنح وتمنع وتعاقب وتتكل، وممن عرفتهم هذه المواجهات كـ "موسى" أو "تادرس" أو "ثروت" وغيرهم.

ولنسترجع نص ما دون الأستاذ "حماد"فى كتابه "الثورة التائهة: صراع الخوذة واللحية والميدان: رؤية شاهد عيان " الصادر من مركز المحروسة للنشر بالقاهرة عام ٢٠١٣، وفى ص٨٨: " فى سنة ٢٠١٠ كان عدد الزملاء الصحفيين الذين تقاضوا مبالغ مالية كبيرة وصغيرة من إدارة الإعلانات مباشرة نظير جلب إعلانات قد بلغ ٦٩٩ محررا من أصل ٨٠٠ محررا يعملون فى الصحيفة (الأهرام اليومى وليس بكل إصدرات المؤسسة)، وتقاضى بعضهم عمولات تحصيل أثمان ماكانوا قد جلبوه من إعلانات بالإضافة إلى عمولات جلب الإعلان نفسه، وبينما أوقفت عمولات التحصيل فورا، فقد كانت قضية علاقة التحرير بالإعلان تحتاج إلى نفس طويل" .

و الفقرة السابقة تدلل، وبناء على ما اطلع عليه رئيس التحرير شاهد العيان، على أن للفساد شأن بين أعداد مهمة من الصحفيين، يمارسونه ويتكسبون منه.وهذا أمر لايجب أن ننكره أو نخفيه أو نتواطأ معه. ناهيك عن المستفيدين الآخرين من ممارسات الفساد والإفساد من خلال الخدمات/ العلاقات الشخصية مع عناصره القيادية داخل المؤسسات والنقابة، وسواء من صحفيى المؤسسات القومية الكبرى أو الخاصة المملوكة لرجال أعمال أو الحزبية، أو فيما يطلق عليها «صحف بير السلم». لكن بالطبع هناك وعلى العكس من هؤلاء من سعى للالتزام بالمهنة وأخلاقياتها ولم يتورط. بل وقاوم ومازال.

٣ . بعد الإطاحة «بمبارك» أيضا، انفتحت نسبيا ملفات كبار وأباطرة الفاسدين فى الصحافة المصرية خلال عهده ومن رجاله المقربين. لكن ماجرى بعد سنوات معدودة، هو أن أيا من التحقيقات بشأن هذه الملفات لم يتم حسمها والمضى بها للنهاية. بل اعتبارا من عام ٢٠١٦ عرفت صحافتنا ما يمكن وصفه بـ«إعادة الاعتبار لأباطرة الفساد»، وذلك عبر أحداث ورمزيات عديدة، وحتى عند وفاتهم وهم ملاحقون باتهامات ومؤيدات نهب المال العام فى المؤسسات الصحفية، وبقيادة خلط الإعلان بالعمل الصحفى وغيرها من جرائم مهنية . وهو ما يسمح باستمرار الفساد الكبير فى الصحافة المصرية بمختلف آلياته السابقة وبوجوه وأسماء جديدة.

٤ . فى غضون حملة انتخابات النقابة لعام ٢٠٢١، قمت خلال اجتماع للجنة النقابية المشرفة عليها مع المرشحين بتناول ظاهرة الرشاوى العينية التى يجرى توزيعها على المرشحين خلال يوم الاقتراع. لكن عضوا باللجنة هاج وماج دفاعا عن استمرار واستفحال الظاهرة، ومارس عنفا لفظيا تجاهي. وفى المحصلة لم تحرك اللجنة ساكنا لمنع الرشاوى العينية أو تدون وتعلن كلمة واحدة عنها. وتماما كما مررت هذه اللجنة كسابقاتها استثمار زيادة بدل التدريب والتكنولوجيا لصالح أحد المرشحين المتنافسين (المدعوم من سلطة الدولة وأجهزتها) خلال فترة الحملة الانتخابية. وكأن القبول بهذا التدخل الخارجى للتأثير على إرادة الصحفيين الناخبين أصبح تقليدا مطلوبا ومرحبا به ومنتظرا على أحر من الجمر من قطاع بين الصحفيين، وبمباركة لجنة انتخابات النقابة. وهو ما اخذ يترجم عن حضوره وإعلانه عن نفسه جهارا نهارا على صفحات التواصل الاجتماعى خلال السنوات الأخيرة.

.. وخلال حملة انتخابات النقابة لعام ٢٠٢٣ الأخيرة، كان ملحوظا كيف تبجح الفساد بين الصحفيين فى العديد من المظاهر والوقائع، ومن بينها :

٥ . تدفقت عبر صفحات التواصل الاجتماعى للصحفيين فرادى ومجموعات ما يشبه حملة منسقة متزامنة تهاجم أى إشارة إلى «كرامة الصحفي». ولم يتورع أعضاء نقابة مستجدين ومن صحف خاصة وبعضهم يتبع « كارتل الشركة المتحدة» من كتلة ونمط (صحفى السلطة / الخدمات/ البدل) فى المبادرة بعنف لفظى ضد زملائهم/ الناخبين بالجمعية العمومية. وهذا على غرار هذه العبارة: «اللى هيتكلم عن الكرامة هياخد على دماغه».

٦. فيما أظنها سابقة تستحق التسجيل والتذكر والاعتبار، اضطر الكاتب الصحفى الأستاذ «أحمد عادل هاشم» . خرج من «الأهرام» ببلوغ الستين. للتقدم ببلاغ إلى النائب العام ضد مرشح على مقاعد مجلس النقابة لإدعائه المقدرة عند النيابات على تخفيض غرامات المرور للصحفيين الناخبين وإعفائهم من بعض شروط ترخيص سياراتهم كفحوص السلامة المرورية. وأرفق بالبلاغ صورا ضوئية من منشورات لصحفيين ناخبين على صفحات التواصل تشكر هذه الممارسات الانتخابية التى تنطوى على انتهاك للقانون وإساءة للصحفيين والنيابة والدولة، وتمتدح صنيع صاحبها المرشح. ولاحقا أصبح هذا المرشح عضوا بالمجلس.ثم «بطلا» لواقعة انشاء جمعية للصحفيين يحرص على ترؤسها وإدراتها بمنطق العلاقات الشخصية و خارج مظلة النقابة. ثم بلغ الهزل حد اتهامه النقيب وأعضاء فى مجلس النقابة بأنهم «تيار شيوعى»!.

٧ . بدأ مرشح آخرعلى مقاعد المجلس حملته بأن أعلن تعهده بمنح كل عضو بجمعية انتخابات ٢٠٢٣ «لاب توب» مجانا. وصرح بأنها ممولة من رجال أعمال خليجيين.. هكذا. واللافت أيضا هذه التعليقات المرحبة من زملائه الناخبين فى صفحات التواصل الاجتماعى المفتوحة للجميع و داخل مجموعات الصحفيين ، مع تساؤلات شغوفة متلهفة عن تفاصيل تنفيذ الوعد الانتخابي. وفى الأغلب و أفضل الأحوال، ظهرت الشكوك فى جدية الوفاء بالوعد، كغيره من وعود انتخابية طالما تبخرت بعد انتهاء مواسم الانتخابات. وما بدا غائبا هو الاكتراث بمصيبة أنها رشوة فاجرة تدين أطرافها الثلاثة: المرشح الراشى .. والناخبون المرتشون المحتملون .. وأيضا المصدر المدعى للرشوة: ثرى خليجى أو أثرياء خليجيون.

وكالعادة للأسف لم نسمع كلمة تحفظ أو إدانة أو تعهد بفتح تحقيق من مجلس النقابة واللجنة النقابية المشرفة على الانتخابات (برئاسة النقيب السابق رئيس هيئة الاستعلامات الحكومية) إزاء شبهات شراء صحفيين مصريين من رجال أعمال، ومن خارج مصر. وما تنطوى عليه هذه الشبهات من مخاطر تتعلق بالتأثير على الصحافة والرأى العام من أجانب.

لكن حمدا لله هذه المرة لم يتمكن هذا المرشح من الفوز بمقعد فى المجلس. يبدو أنه لم يؤسس قاعدته الانتخابية داخل مؤسسة كبرى كغيره، وبذات أسلوب الخدمات الشخصية والمخالفة للقانون، والتى تنطوى على شبهات فساد.

والحقيقة أنه منذ عقد الثمانينات تطورت مع انتخابات الصحفيين تقاليد سيئة من الوعود بخدمات ومزايا فئوية مستجلبة بعلاقات مع مصالح وأجهزة الدولة وبنوك و شركات خاصة ورجال أعمال. وهى خدمات سرعان ما اخذت صيغة العلاقات المشخصنة غير المؤسسية .. أى علاقة ثنائية بين المرشح أو عضو المجلس من جهة وبين عضو الجمعية العمومية/ الناخب من جهة أخرى، وغالبا فى الخفاء. و تتحول هكذا علاقة إلى جميل خاص شخصى يسديه (أ) إلى (ب)، وبدون أن تمر الخدمات أو المزايا عبر قناة مؤسسية (مجلس النقابة أو إحدى لجانها)، ووفق قواعد معلنة لكافة الأعضاء.

●●●

وفى اعتقادي، أن أى محاولة جادة لفهم أبعاد تفجر الخلاف علنا بين عضو المجلس صاحب مشروع جمعية الخدمات للصحفيين خارج مظلة نقابتهم وبين النقيب ومعه غالبية أعضاء المجلس، لايمكن لها أن تتكر وتغفل هذا الفساد الذى ضرب صفوف الجماعة الصحفية. وقد استشرى وتوحش، وإلى حد أن أصبح له قاعدة وكتلا تصويتيه مؤثرة فى الانتخابات سواء على صعيد عضوية مجالس إدارات الصحف القومية وجمعياتها العمومية أو بالنسبة للنقابة. وفى هذا، مايفسر كل هذه الثقة / التبجح الذى تدير به رموز هذا الفساد شبكات علاقاتها الأخطبوطية داخل الجماعة الصحفية وخارجها ومع جهات بالدولة.

وفى هذا أيضا ما قد يفسر مستوى العنف اللفظى الذى تلجأ إليه هذه الرموز عندما ينفلت للسطح وعلنا جانب من مطامعها وصراعاتها ومعاركها، من أجل تنمية وتعزيز مكانتها وقوتها وبآليات الفساد وانتهاك القوانين والأعراف النقابية. وفى تتبع مسارات صعود كل منها عبر هذه الآليات وبناء شعبية بين الجماعة الصحفية ما يفيد بالسعى لمناصب أهم فى المؤسسة الصحفية أو نقابة الصحفيين أو غيرها من هيئات تشرف على شؤون الصحافة فى مصر.

ولأنه كان ومازال فى شاغلى الكتابة لفهم الخطوط العريضة لأداء النقيب والمجلس الجديدين سلبا وإيجابا بعد مضى ستة أشهر على انتخابات مارس ٢٠٢٣، فقد لاحظت حرص النقيب منذ بداية ولايته على إظهار وحدة مجلس النقابة والصحفيين، ولو تطلب منه ذلك إرسال إشارات «ود» و«تكريم» و«تعاون» بلا حصر تجاه بعض من تسببوا ومازالوا فى الفساد والإفساد المهنى والإدارى والنقابى والمالى للصحافة. وهو فى ذلك يبدو وكأنه يحتمى بجهود استعادة «المؤسسية» فى العمل النقابى ومن أجل ألا يفتح جبهات مع مراكز قوتهم بالمؤسسات والصحف وبالدولة، أو داخل المجلس. وهو خيار اتفقنا أو اختلفنا معه، يراه النقيب الأصوب، ويتحمل مسئوليته. وتماما كما سيظل هناك خلاف فى التقدير مع النقيب والمجلس بشأن الأولويات والملفات المسكوت عنها.

ولكن ومع كل هذا، يبدو أن للفساد فى نقابتنا ومهنتنا من الجرأة بمكان كى يتجرأ على المبادرة بالهجوم.

.. وربما كان هذا التجرؤ حماقة، أو يوحى بالمزيد من الثقة.

(●) بحث عن صورة فوتوغرافية للأستاذ «موسى جندي» كى يجرى نشرها هنا مع صورتى الأستاذين «سمير تادرس» و«مصطفى ثروت» رحمهم الله جميعا، لكن للأسف فشلت فى العثور عليها.. فمعذرة.

كارم يحيى

المهندسة فاتن إبراهيم رئيس حي الازبكية الملقبة بالمراة الحديدية

هذه شروط ترخيص عربات الطعام المتنقلة

لقبت بالمرأة الحديدية لأنها كانت أول سيدة تشغل منصب رئيس حى فى محافظة السويس، ومنذ بداية تعيينها فى التنمية المحلية قبل ٢٧ سنة، تدرجت من مهندسة مشروعات حتى سكرتير حى وقدمت على مسابقة القيادات وكانت الوحيدة التى تم قبولها وتعيينها رئيس حى فى محافظة السويس، عملت فى جميع أحياء المحافظة وعندما تكون هناك اشغالات أو تطوير فى الشارع كانت تنزل بنفسها دون حراسة لأنها تعودت دائما على العمل فى تنفيذ المشروعات بالشارع واكتسبت خبرة كبيرة واستطاعت تحمل مسئولية كونها أول سيدة تتولى منصب رئيس حى بالمحافظة

نسألها: هل هناك فرق بين حى السويس والازبكية ؟

فتجيب: كل حى له مميزات وعيوب، فحى الأزبكية مساحة قليلة لا تتعدى ٢ كيلو متر، ولكنه منطقة تجارية متكدسة فأسفل كل العمارات محلات وأصحابها يقطنون فى أماكن أخري، والحى يتوسط خطوطا مهمة مثل ٢٦ يوليو والفجالة والسبتية والقللى ورمسيس الأكثر أزدحاما

وتضيف: هناك تطوير شامل بتعليمات من الرئيس عبدالفتاح السيسى للقضاء على العشوائيات الموجودة فى رمسيس والسبتية، ويوجد مكان كان تابعا للسكة الحديد ووزارة التجارة الداخلية عبارة عن مبانى قديمة تشغل مساحة حوالى ٣ فدادين وحولها الإشغالات، فتم إزالة المبانى المتواجدة بها وسيتم عمل جراج متعدد الطوابق للميكروباصات ، مع إزالة الاكشاك والاشغالات لأن الناس يخرجون من محطة مصر إلى هذا المكان لتلبية إحتياجاتهم

نسألها عن المبانى ذات الطراز المعمارى المتميز فتجيب حتى الآن لم تتم إزالة أى مبانى من هذا النوع ، لكن إذا اضطررنا لاستكمال التطوير سنزيل

فيما يتعلق بالعشوائيات تقول توجد قديمة وليست عشوائية مثل القللى والبيوت معظمها متهالك، والتطوير فى وسط البلد سيكون على مراحل أولا منطقة السبتية ثم القللى

أما عن صداع سيارات السرفيس فتقول: كل أزمة السرفيس سيشملها التطوير القادم ويتم وضعها فى الجراج متعدد الطوابق، وستكون راحة للمواطن.

عن إزالة المبانى القديمة تؤكد المهندسة فاتن إبراهيم أنها تمثل خطورة داهمة على السكان وتم رصدها واستخرجنا قرارات بها وفى طريقها للهدم عن طريق مقاول الهدم المتعاقد مع الحى ، وتؤكد أنه بخصوص العقارات المملوكة لأشخاص وصدر لها قرار إزالة، يجب على صاحب العمارة أن يقدم على رخصة هدم وأن يوفر بديلا للسكان وليست المحافظة أو الحكومة.

نسألها: هناك إقبال كبير من الشباب على مشروع العربات المتنقلة، ماهى الشروط والاوراق المطلوبة ؟

فتجيب : - أن يكون المتقدم للمشروع من سكان المحافظة - مصرى الجنسية - يُقدم طلبا للحى التابع له بمركز عربة الطعام المتنقل - لا يقل عمر المتقدم عن ١٨ سنة - ألا يكون سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية - حال تم اتهامه فيما يخل بالشرف والأمانة وقد تم رد اعتباره يُمكن له التقديم للحصول عليها.

بالإضافة إلى أن المستفيد يقدم مايفيد نوع الوحدة والحيز الجغرافى الذى يرغب بالتنقل به - صورة من البطاقة الشخصية - شهادة تأدية الخدمة العسكرية أو الإعفاء منها - صحيفة الحالة الجنائية الخاصة - شهادة الخدمة العامة للإناث أو ما يُثبت الإعفاء منها - ترخيص يتم الحصول عليه من الوحدة المرورية إذا كانت المركبة من نوع ما يتم السير به على الطرق - توافر المواصفات المسموح بها للعربة والاشتراطات الفنية المتعلقة بها والتى تؤكد سلامة الغذاء الموجود بها لكل من أنواع الطعام - شهادة من الهيئة القومية تؤكد سلامة الغذاء، والتى لا يُمكن الحصول عليها سوى فى حال تم معاينة العربة

أما الاشتراطات الفنية لعربة الطعام المتنقلة؟ فهى : - توافر كهرباء يتم من خلالها تشغيل الأجهزة حال كانت مُعدة لذلك - جهاز تبريد يتم حفظ الأطعمة به وتتراوح درجة الحرارة به ما بين ٠ - ٥ درجة مئوية - التوافق مع المسافات البيئية المشروطة حيث لا تقل المسافة بين العربة والأخرى عن ٣٠٠ متر على الرصيف - خزان الماء أو حوض لغسيل اليد بها وكذلك الأوانى مع شبكة للتصريف يتم تجميعها بشكل دورى - أجهزة الإطفاء التى يتوافر بها الشروط الخاصة - توفير الأوعية الخاصة بالنفايات للمحافظة على البيئة بحيث لا يؤثر المشروع عليها بالسلب.

حوار- آمال عبدالله